المحور السادس: التضخم والسياسة النقدية

أولا: التضخم

1-1 تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه" ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوبا بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية".

كما يعرف أيضا بأنه " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أي أنه ظاهرة نقدية مرتبطة بزيادة إصدار النقود نتيجة لتغطية عجز الموازنة، أو للتنمية الطموحة أو لتغطية تكاليف الحروب وغيرها من دواعي الإنفاق الحكومي أو لارتفاع معدلات الأجور.

في حين تعرفه مدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان بأنه " زيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق الطلب على النقود"

2-1 أسباب التضخم:

يحدث التضخم لعدة أسباب أهمها:

- **التضخم الناتج عن ظروف الطلب:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع، ويعود الفضل في هذا التحليل إلى الاقتصاديين فيكسل وكينز حيث يرون أن كمية النقود ترتبط مباشرة وبطريقة تناسبية في التغير مع مستوى الأسعار، بذلك يحدث التضخم عندما تزداد هذه الكمية ويكون معدل التضخم متكافئا مع معدل التغير في كمية النقود.
- **التضخم الناشئ عن زيادة النفقات:** يعتمد هذا النوع من التضخم على فكرة مفادها أن ارتفاع الأسعار يكون نتيجة لزيادة تكلفة عوامل الإنتاج وخاصة أجور العمال.

  وعادة ما يرتبط تضخم التكلفة بارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وكذلك ارتفاع أسعار الواردات وقيام المشاريع الاقتصادية الاحتكارية برفع هوامش الأرباح ورفع الأسعار، وارتفاع تكاليف الأجور.
- **التضخم الهيكلي:** وهو ذلك التضخم الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي، وبالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي داخل النظام، وينشأ هذا التضخم نتيجة الاختلالات في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.

- **التوسع في فتح الاعتمادات من طرف المصارف:** فتسهيل المصارف فتح الاعتمادات للمنتجين وغيرهم يؤدي إلى تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة.
- **تمويل العجز في الميزانية:** تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية التي تصير بدورها غطاءا للعملة الورقية.
- **تمويل النفقات العسكرية:** تعد التكاليف العسكرية سواء التي تكون قبل الحرب أو أثناء الحرب أو بعدها سبب من أسباب التضخم.

1 –3 أنواع التضخم:

للتضخم عدة أشكال نذكر منها:

1- **التضخم الجامح:** حيث ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير، وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود كمستودع للقيمة، وفي حال استمرار التضخم على هذا النحو فإنه قد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية وتواجه الدول صعوبات كثيرة من أجل السيطرة على هذا النوع.

2- **التضخم المكبوت:** وهو التضخم الذي يحدث مع تدخل الدولة بوضع التدابير والإجراءات والسياسات والقيود التي تمنع الأسعار من مواصلة ارتفاعها التضخمي وبالتالي السيطرة عليها مثل التسعير الجبري، الرقابة الحكومية، الدعم الحكومي ...وغيرها؛

3- **التضخم الزاحف:** يتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع مستوى الأسعار بشكل بطيء وتدريجي وبمعدلات غير ملحوظة، وهنا تبقى ثقة الأفراد بالعملة لعدم تعرضها إلى انخفاض شديد في قوتها الشرائية، وهذا التضخم يكون متواصل حتى وإن لم يكن هناك زيادة في الطلب الكلي، بل يحدث غالبا في فترات تراخي الكلب بسبب التوقعات التضخمية الناجمة عن قصور الجهاز الإنتاجي؛

4- **التضخم المستورد:** يظهر التضخم المستورد في اقتصاديات البلدان النامية الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي وسببه ظهور الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج وبالتالي يصعب السيطرة عليه.

1–4 آثار التضخم

يترتب على التضخم عدة آثار اقتصادية لعل أهمها:

- **أثار التضخم على الاستهلاك والادخار**: يتوقف الادخار على الدخل الحقيقي فكلما ارتفع الدخل الحقيقي للفرد كلما زاد الميل الحدي للادخار، ويحدث ذلك لأن زيادة الدخل تسمح للأفراد بالحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات مقابل التخلي عن جزء محدود من الدخل، هذا الجزء الباقي يعد بمثابة فائض يوجه إلى الادخار، ففي حالة التضخم فإنه سوف ينخفض الدخل الحقيقي لانخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم التأثير على الاستهلاك بتوجيه الجزء الأكبر من الدخل لسد حاجات الاستهلاك ويقل الادخار.
- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات**: يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الواردات وانخفاض الصادرات، حيث ترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية، ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير ويحدث عجز في ميزان المدفوعات.
- **أثر التضخم على العملة الوطنية**: يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية، وإضعاف الحافز على الادخار، حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، إذ تتجه قيمتها إلى التدهور المستمر، وهنا يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي فيزيد ميلهم إلى الإنفاق على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار، وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتم تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة وإلى شراء سلع معمرة.
- **تأثير التضخم على الدخل**: يؤثر التضخم بصورة سلبية على بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر فأصحاب الدخول الثابتة هم بالتأكيد المتضررون من ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم ومن ثم التأثير على حجم الإشباع لديهم، بينما يستفيد من التضخم رجال الأعمال والمنتجون نتيجة لارتفاع الأرباح الناجمة عن ارتفاع الأسعار.

ثانيا: السياسة النقدية

2-1 تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأدوات والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية بهدف التأثير على التفاعلات الاقتصادية عن طريق عرض النقود بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة".

كما تعرف أيضا على أنها " مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف"

2-2 أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية في الجهاز المصرفي إلى تحقيق العديد من الأهداف من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاولة السيطرة على التضخم؛
- تحقيق النمو الاقتصادي والذي يقاس بحجم الناتج القومي الإجمالي؛
- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي إذ من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي؛
- المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات؛
- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي؛
- مكافحة التقلبات الدورية: من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من تضخم وانكماش والتخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام؛
- استقرار سعر صرف العملة المحلية.

2-3 أنواع السياسة النقدية

هناك نوعين من السياسة النقدية وهما:

أ – السياسة النقدية التوسعية: تهدف إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد والناتج عن عدم التوازن بين الناتج الحقيقي والتدفقات النقدية في المجتمع إذ يكون الناتج الحقيقي أكبر، الأمر الذي يؤدي إلى تدخل السلطة النقدية بزيادة حجم المعروض النقدي عن طريف الأدوات المتاحة لديها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وبالتالي الخروج من حالة الركود؛

ب – السياسة النقدية الانكماشية: تهدف هذه السياسة إلى علاج حالة التضخم الناتج عن زيادة حجم المعروض النقدي عن الزيادة في حجم الناتج الحقيقي وبالتالي تسعى السياسة النقدية إلى الحد

من خلق وتخفيض المعروض النقدي إلى المستوى الذي يتناسب مع المعروض الحقيقي من السلع والخدمات.

4-2 أدوات السياسة النقدية

يمكن تقسيم أدوات الساسة النقدية إل نوعين هما:

1- **الأدوات الكمية (غير المباشرة)**: تتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في:

أ – سياسة سعر إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم يقصد به الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية الممنوحة من طرف البنوك التجارية بغية حصولها على السيولة.

ففي حالة السياسة النقدية الانكماشية يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم، وهذا ما يقلل من إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية، كما تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل المتعاملين الاقتصاديين من خصم الأوراق التجارية، وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة، أما في حالة السياسة النقدية التوسعية فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم، وهذا ما يشجع البنوك التجارية على تخفيض أسعار الخصم وبالتالي زيادة السيولة.

وتعتبر سياسة إعادة الخصم أداة هامة تسمح بتحقيق الأغراض التالية:

- تنظيم كمية الائتمان؛
- إزالة الاختلال في الهيكل الاقتصادي للدولة عن طريق تحقيق التوازن بين معدلات الادخار والاستثمار.
- تصحيح وضع ميزان المدفوعات؛
- تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة.

كما يمكن الإشارة إلى أن نجاح سياسة معدل الخصم ليس شيئا مؤكدا بحث أن جدوى فعالية هذه السياسة يرتبط بوجود عدة شروط منها:

- أن تكون البنوك مجبرة على طلب مساعدة البنك المركزي وهذا يتطلب أن تكون سيولتها محدودة؛
- أن لا تحصل على مصادر تمويلية أخرى مثل التمويل الذاتي أو الأموال الداخلة من البلدان الأخرى؛

- أن لا تكون هناك إمكانية المضاربة لتمكن رجال الأموال من الاقتراض ولو بأسعار مرتفعة؛
- أن يكون التعامل بالأوراق التجارية غير منتشر.

ب–سياسة السوق المفتوحة: تمثل سياسة السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي، ويقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية في السوق المالية بغية التأثير في حجم النقد على الاقتصاد، أو التأثير على حجم احتياطات البنوك التجارية فضلا عن تأثيرها على أسعار الفائدة.

فيمكن للبنك المركزي أن يتدخل في السوق النقدية باعتباره عارضا أو بائعا لبعض الأوراق المالية والتجارية، والهدف من ذلك هو تحويلها إلى أصول نقدية، أي يمتص قيمتها النقدية القانونية من السوق، ويؤثر بالتالي على النقدية (تخفيض السيولة النقدية) وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك التجارية، وبالتالي التقليص من قدرتها على خلق الائتمان، وهذا ما يعني تبني البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية، والعكس في حالة دخول البنك المركزي مشتريا لبعض الأوراق المالية والتجارية، فهذا يؤدي إلى زيادة سيولة السوق النقدية، وتصبح إمكانيات هذا السوق أكثر سعة في منح القروض وخلق الائتمان. وهذا يعني إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية

ج – سياسة الاحتياطي القانوني: يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع المتوفرة لديها كاحتياطي قانوني إجباري ويحدد القانون الحد الأدنى لهذه النسبة التي تشكل احتياطيا يحتفظ به البنك المركزي الذي له سلطة كبيرة في تغيير هذه النسبة بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، فيلجأ مثلا في حالة التضخم والتوسع النقدي إلى رفع هذه النسبة مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان، كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالات الركود والكساد مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم الاقتراض والائتمان الممنوح بشكل يحدث انتعاشا اقتصاديا.

2 – الأدوات النوعية (المباشرة)

يمكن تصنيف الأدوات النوعية أو المباشرة إلى نوعين رئسين وهما:

1 – **التعليمات والأوامر المباشرة والملزمة:** وهي عبارة عن مجموعة من التعليمات المباشرة الموجهة من قبل السلطة النقدية(البنك المركزي) إلى البنوك التجارية والتي تتصف بالإلزام ولا يمكن تجاهلها أو عدم الالتزام بها لأنها قد تتعرض للمساءلة في حالة عدم تطبيقها، وتشمل هذه التعليمات والأوامر ما يلي:

أ – المحددات الانتقائية للائتمان: تهدف هذه الأدوات إلى الرقابة على نوعية الائتمان بشكل رئيسي أي توجيه أنواع من الاعتمادات المصرفية إلى تحقيق نتائج اقتصادية مرغوب فيها من قبل الدولة، وذلك لتشجيع القطاعات ذات الأولوية تحقيقا لتوازن اقتصادي منشود. وهي تشمل أساليب وإجراءات عديدة يستطيع البنك المركزي استخدامها أهمها:

- تحديد معدلات الفائدة التمايزية: وهي معدلات فائدة تشجيعية تكون أقل من المعدلات الجارية في أسواق رأس المال بهدف تنمية بعض القطاعات؛
- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخداماتها، حيث تمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل بمعدلات تفاضلية للقطاعات التنموية؛
- تخصيص بعض القروض من قبل السلطات العامة مثل قروض التصدير وقروض الاستثمار في مجالات التنمية الصناعية، والمشروعات الاستثمارية الحيوية.

ب – المحددات الإدارية لأسعار الفائدة: يقوم البنك المركزي أحيانا بوضع حد أعلى لسعر الفائدة على حسابات التوفير والودائع الثابتة (الطويلة الأجل) في البنوك التجارية، وذلك بهدف المحافظة على حالة الاستقرار في العمل المصرفي وتبعا للوضع الاقتصادي السائد لأن رفع أسعار الفائدة على الودائع قد ينتج عنه ارتفاع في الادخار وفي الودائع أكثر مما يستطيع البنك إقراضه،مما يؤثر سلبا في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، كما أن المنافسة بين البنوك للحصول على هذا الشكل من الودائع من خلال رفع أسعار الفائدة عليها تؤدي إلى تقلبات أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبلها وبالتالي عدم استقرارها.

2– **تأطير القروض (السقوف الائتمانية):** تعتبر سياسة تأطير القروض وسيلة مباشرة تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وتقوم سياسة تأطير القروض على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، وتتخذ عملية تأطير القروض أحد الشكلين:

- تحديد سقف إجمالي القروض المسموح للبنوك التجارية بمنحها للاقتصاد، ثم يتم توزيع هذا المبلغ على البنوك على أساس معايير تحدد مسبقا؛

- تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال الفترة المعتبرة.

تمتاز سياسة تأطير القروض بالفعالية لقدرة البنك المركزي على التحكم بشكل مباشر في تطور حجم القروض الممنوحة، وتزداد أهميتها بشكل خاص في أوقات التضخم المرتفع المستعصي على الحل.

3 –**الإقناع الأدبي**: وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون اللجوء إلى إصدار أوامر أو تعليمات رسمية، ويأخذ هذا الإقناع أشكالا مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة، أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، إما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية، أو عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة، ويتوقف مدى نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي، فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه.